الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
14 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سكينر – كلي أريناليس ..... (غواتيمالا)

المحتويات

بيان من رئيسة الجمعية العامة

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

(ح) الانسجام مع الطبيعة

(ط) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

(ي) مكافحة العواصف الرملية والترابية

(ك) دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

بيان من رئيسة الجمعية العامة

١ - **السيدة إسبينوسا غارسيس** (إكوادور)، رئيسة الجمعية العامة: قالت إن الاتفاقات الجديدة التي توصلت إليها اللجنة خلال الدورة الحالية ينبغي أن تكون متسقة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن تهدف إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها. فعدد سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع البالغ ٧٨٣ مليون نسمة يثير القلق، وينبغي أن يدفع المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠.

٢ - وقالت إن أعمال اللجنة ستؤدي دورا حاسما في بلوغ المرحلة الأولى من التنفيذ، التي تقتضي تحقيق ٢١ هدفا معينا بحلول عام ٢٠٢٠، ويتطلب أكثر من نصف هذه الأهداف العمل الجماعي للتخفيف من آثار تغير المناخ والمحافظة على النظم الإيكولوجية وضمان أن يكون الاستهلاك واستخدام الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة.

٣ - وأضافت قائلة إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد في عام ٢٠١٩ لأول مرة تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيتيح فرصة لتقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتحديد التدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها لبلوغ الأهداف.

٤ - ولما كان نجاح خطة عام ٢٠٣٠ يتوقف على تعزيز تمويل التنمية، فلا بد من الشروع في مناقشة بناءة بشأن كيفية زيادة تعبئة موارد مالية وغير مالية كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأعربت عن أملها في أن تعكس مداولات اللجنة التزاماً سياسياً قوياً بتعزيز هيكل النظام المالي الدولي والتصدي للاختلالات النُّظْمية التي تقوض أداء الاقتصاد العالمي بغية تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة بروح من التعاون والتضامن.

٥ - وأكدت أنها ستركز في أثناء رئاستها للجمعية العامة على سبع أولويات، يتصل العديد منها مباشرة بعمل اللجنة الثانية، مثل تعزيز فرص العمل اللائق الذي يُعدّ وسيلة هامة للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، واتخاذ اجراءات لصالح البيئة. فالبلدان كلها تواجه ثغرات هيكلية في مجال العمل تعوق الوفاء الكامل بأهداف التنمية المستدامة بموجب خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي للجنة أن تتناول في مداولاتها النّهج المبتكرة في معالجة مستقبل العمل من أجل إتاحة فرص للشباب وضمان حصول ذوي الإعاقة على فرص العمل اللائق. ودعت اللجنة إلى دعم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العمل اللائق الذي ستعقده في سياق الاحتفال بالذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٦ - وشجعت اللجنة على مراعاة تعميم منظور جنساني شامل في أعمالها باعتباره نهجا استراتيجيا، ومواصلة الاستجابة للتحديات المحددة التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل.

٧ - وأردفت قائلة إن الدورة الحالية للجمعية العامة ستتناول عددا من العمليات والأحداث ذات الصلة بعمل اللجنة، مثل تمويل التنمية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، واستعراض البرامج الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وكذلك معالجة أوجه القصور والصعوبات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل وأسواق السلع الأساسية، ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. ومن هذه العمليات والأحداث العمليةُ التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في بوينس آيرس، بالأرجنتين، في آذار/مارس ٢٠١٩، الذي سيؤدي دورا رئيسيا في تعزيز هذه الطريقة للتعاون وتشجيعها، واجتماعٌ رفيع المستوى بشأن حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة في سياق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة المحددة في خطة عام ٢٠٣٠. وسيعقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وسيركز على تعزيز وسائل التنفيذ مثل التكنولوجيات المنخفضة انبعاثات الكربون ، وتطوير القدرات، وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. ودعت اللجنة إلى تقديم التعاون القيّم لضمان نجاح هذه الأحداث.

٨ - وفي الختام، أعربت عن أملها في أن تتسم مداولات اللجنة والمفاوضات بروح من الاحترام والانفتاح والتعاطف، والنظر إلى الآخرين بوصفهم حلفاء وشركاء يسيرون على نفس الدرب نحو تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان والمناطق، مع عموم الإزدهار والعيش الكريم للجميع. ودعت اللجنة إلى بناء توافق في الآراء والنظر في نهج بديلة والبحث عن حلول مبتكرة وإبداعية. ولن يكون ذلك سهلا، ولكنه سيكون مهماً جداً لتعزيز العمل المتعدد الأطراف، وتوجيه رسالة واضحة وقوية إلى سكان العالم، تُبيّن أن البلدان

المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء تعملان معاً من أجل إيجاد عالم أفضل، حيث يشغل كل شخص المكان المناسب له ويصبح الفقر المدقع من آفات الماضي. وسيسهم ذلك إسهاما كبيرا في تحقيق الهدف المتمثل في جعل الأمم المتحدة أوثق صلة بالجميع.

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/73/81-E/2018/59 و A/73/166 و A/73/258 و A/73/283 و A/73/302 و A/73/417 و A/73/455)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/73/204)

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/73/225 و A/73/226 و A/73/345 و A/73/382)

(ج) الحد من مخاطر الكوارث (A/73/268)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/73/255)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/73/255)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/73/255)

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/73/25)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (A/73/221)

(ط) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (A/73/267)

(ي) مكافحة العواصف الرملية والترابية (A/73/306)

(ك) دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى

٩ - **السيد تشو جوانغ** (مدير شعبة التنمية المستدامة، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): تكلم نيابة عن السيد ليو جينمين، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فعرض عدة تقارير بشأن التنمية المستدامة. وقال إن التقرير الأول، وهو تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/73/81-E/2018/59)، يتضمن دراسة استقصائية أجرتها إدارته، مشفوعة بأحدث المعلومات المقدمة من حوالي ٤٠ كيانا من كيانات الأمم المتحدة عن جهودها الرامية إلى النهوض بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عملها. ويفيد التقرير بأن منظومة الأمم المتحدة تتجاوب مع رؤية خطة عام ٢٠٣٠ بمواءمة برامج عملها مع أهداف التنمية المستدامة، والشروع في إدخال تغييرات، وربط الإدارة القائمة على النتائج بالأهداف.

١٠ - وانتقل إلى الحديث عن تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/73/204) فقال إن التقدم المحرز نحو تحقيق جدول أعمال القرن ٢١ كان متفاوتا وغير متكافئ، حيث تحقق تقدم مشجع في عدة مجالات واستمرت التحديات في مجالات أخرى. وعلى وجه العموم، لم تتقدم المسيرة نحو الاستدامة العالمية كما كان متوخى لها في عام ١٩٩٢ عندما اعتُمد جدول أعمال القرن ٢١، وذلك بالنظر لاستمرار التحديات المترابطة التي حُددت آنذاك. ويقدم التقرير لمحة عن الاتجاهات والدروس المستفادة فيما يتعلق بجملة أمور منها الموارد من الأراضي، والمواد الكيميائية السمية، وتلوث المياه الجوفية، وتعزيز أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك ، ويتوقع التقرير احتمال استمرار أوجه التفاوت بين الدول وداخلها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتفاقم الفقر والجوع، وتردي الصحة، وتفشي الأمية، واستمرار تدهور النظم الإيكولوجية. ومن ثمّ يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متناسقة نحو إتمام الأعمال غير المنجزة من جدول أعمال القرن ٢١، و أن يعتمد على خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها للاسترشاد بهما.

١١ - وعَرَضَ ثلاثة تقارير للأمين العام في سياق بند متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية

المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/73/225 و A/73/226 و A/73/345)، فأشار إلى أن الزيادة الكبيرة في نطاق ودرجة تعقيد الولايات المسندة إلى وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لم تقابلها زيادة في الموارد، وفقا لما جاء في التقرير المتعلق بالتقييم الناجم عن الولايات الناشئة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعتين للأمانة العامة (A/73/345). واستعرض مدير الشعبة الثغرات في الموارد واحتياجات وحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية، المبينة في الفقرتين ٦٣ و ٦٤ من التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بالبحث ووضع السياسات والتحليل التقني، فضلا عن قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على رصد تعميم مسار ساموا في خططها الإنمائية الوطنية.

١٢ - وأضاف أن الجمعية العامة قد تود النظر في توسيع نطاق الولايات المسندة إلى هاتين الوحدتين في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واستعراض منتصف المدة لمسار ساموا، ووضع الميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢١ (الفقرة ٦٧ من التقرير).

١٣ - ومضى يقول إن تقرير الأمين العام الذي يتناول متابعة وتنفيذ مسار ساموا واستراتيجية موريشيوس (A/73/226)، يتضمن، من جانبه، لمحة عامة عن حالة تنفيذ مسار ساموا، وموجزا للإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء في التنمية الدولية لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في الجهود التي بذلتها لتنفيذهما في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. كما يدرس فيه الأمين العام الاستراتيجيات والأطر القائمة لتنفيذ برامج التنمية، ويسلط الضوء على الثغرات والتحديات والنتائج الرئيسية.

١٤ - وأردف قائلا إن تقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة (A/73/225) يسلط الضوء على الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء وشركاء التنمية الدوليون والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والاقليمي، وقد تلاه تقرير مرحلي عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢٤. وفي تقرير الأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة (A/73/221) يرد عرض للمساهمات المقدمة في جلسة التحاور الثامنة التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، للاحتفال باليوم الدولي لأمّنا الأرض. وإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير فقه الأرض في تنفيذ أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في انسجام مع الطبيعة، واتجاهات تنفيذ فقه الأرض في القانون والسياسات والتعليم والمشاركة العامة.

١٥ - واختتم بيانه قائلاً إن ى تقرير الأمين العام عن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (A/73/267) يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز. و أشار إلى أن الأمين العام يبرز فيه الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والجهات المعنية المتعددة للتعجيل بتحقيق هذا الهدف، ويعرض فيه الرسائل الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الأول للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالطاقة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٨، إلى جانب السبل الكفيلة بمواصلة تعزيز الإجراءات والشراكات دعما لهذا الهدف، بعد بلوغ منتصف مدة عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع ٢٠١٤-٢٠٢٤.

١٦ - **السيدة ميزوتوري** (الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (A/73/268)، فقالت إنه من الواضح أن الكوارث وتغير المناخ يتسببان بشكل متزايد في حدوث خسائر بشرية واقتصادية فادحة ، وهو ما يقوض التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. ويشملُ نطاقُ الكوارث البيئية التي ضربت أجزاء مختلفة من العالم زلازلَ في إندونيسيا وهايتي واليابان، وإعصارين في الفلبين والصين، وأمطاراً غزيرة وفيضانات في نيجيريا، ودمارا خلّفه موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي، وجفافا مستمرا في أستراليا ومنطقة الساحل وغيرهما من المناطق.

١٧ - ومضت تقول إن الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث ذات الصلة بالمناخ ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت ١٥١ في المائة؛ فقد توفي ١,٣ مليون شخص، وأصيب ٤,٤ بلايين شخص أو شُردوا أو هم في حاجة إلى مساعدة طارئة بسبب الكوارث. وقد شكلت الوفيات الناجمة عن الزلازل وأمواج تسونامي أكثر من نصف مجموع الوفيات.

١٨ - وأضافت أن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث بدأ يكتسب الزخم؛ وقد تضمن التقرير أمثلة لجهود أصحاب المصلحة المتعددين الرامية إلى كفالة أن تكون الاستثمارات في التنمية المستدامة قائمة على الوعي بالمخاطر وتتسم بالقدرة على الصمود. ومع ذلك، فإن التقدم لا يواكب في كثير من الأحيان تغير المناخ،

حيث مازالت أفقر الفئات وأضعفها، ولا سيما النساء والشباب، تتحملان وطأة التعرض للكوارث.

١٩ - واسترسلت قائلة إن من المهم ليس التحضير للاستجابة للمخاطر فحسب، وإنما العمل أيضا على ”إعادة البناء بشكل أفضل“ وتعزيز القدرة على التكيف، بما يتفق مع الأولوية ٤ من أولويات إطار سِنداي. ويجب أن يصبح النموذج الداعي إلى التحول من إدارة الكوارث إلى إدارة مخاطر الكوارث حقيقة واقعة ، إذ لم يتبق سوى عامين للعمل على تحقيق الغاية العالمية (هـ) من الإطار المتعلقة بوضع استراتيجيات وطنية ومحلية من أجل الحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٠ - وقالت إنه يجب المواءمة بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة. وما لم تستند سياسات التنمية المستدامة وقرارات الاستثمار إلى البيانات عن الخسائر التي تحدثها الكوارث، وتقييم مخاطرها والكشف عن تلك المخاطر، فإن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تعرض المزيد من الناس والاقتصادات إلى الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل شمول النساء والشباب، الذين كانت مشاركتهم قليلة، أمرا أساسيا للحد من مخاطر الكوارث. وفي العديد من أنحاء العالم، تُضعف الكوارث البطيئة الظهور وتغيّر المناخ بالفعل الفرص المتاحة للشباب.

٢١ - وواصلت كلامها قائلة إنه يتعين أن يكون التمويل المخصص للحد من مخاطر الكوارث في صدارة الأولويات. ولوزارات المالية دور حيوي في ضمان الحساب الكامل والشفاف لخسائر الكوارث في جميع القطاعات، والتي ينبغي، على أساسها، اعتماد تدابير الحد من المخاطر. وينبغي لوزارات المالية كذلك إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الميزنة والتخطيط المالي على نطاق جميع القطاعات، ومواءمة أطر تمويل التنمية المستدامة مع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. ولا يجب اعتبار المشاريع التي هي في طريقها إلى التنفيذ، لا سيما في قطاع البنى التحتية، والتي لم تأخذ مخاطر الكوارث في الاعتبار، ”قابلةً للخصم مصرفياً“ أو ”قابلة للاستثمار“.

٢٢ - وأضافت أنه في حين تم إحراز بعض التقدم في مسألة تعميم الحد من مخاطر الكوارث في المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن هناك حاجة إلى أدوات تمويل مصممة خصيصا لتحفيز الاستثمارات الواعية بالمخاطر والقادرة على الصمود من جانب القطاعين العام والخاص. وفي الواقع، يجب وضع حد للاستثمار قصير الأجل الذي يكون على حساب القدرة على الصمود؛ وحتى لو تم تحقيق الأهداف المتعلقة بالانبعاثات وفقا لاتفاقية باريس، فمن المتوقع أن تسوء الحالة قبل أن تتحسن. ومن شأن تنفيذ إطار سِنداي أن يمثل إسهاما حاسما في الحد من المخاطر المناخية والتكيف مع آثار تغير المناخ. ومن شأن الموعد النهائي للتكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٢٠ أن يوفر فرصة لزيادة التماسك.

٢٣ - وأكدت من جديد دعوة الأمين العام إلى أن تُدخل جميع البلدان بياناتها في مرصد إطار سِنداي دون مزيد من التأخير، وأن يوفر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، في إطار هذا المسعى، دعم القدرات والإرشاد التقني للدول الأعضاء.

٢٤ - وأعقبت ذلك بالقول إن المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي ستستضيفه سويسرا في أيار/مايو ٢٠١٩ سيساهم في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩ ومؤتمر القمة المعني بالمناخ المقرر أن يعقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. ومن الممكن أيضاً أن تُدمَج هذه العمليات، إلى جانب الحد من مخاطر الكوارث، في استعراضات الالتزامات الأخرى التي قُطِعت في عام ٢٠١٥، علاوة على إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن تُدمَج ي كذلك في إطار عمل الجيل الجديد من الأفرقة القطرية وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعد تجديدهما.

٢٥ - وفي الختام، قالت إن التحديات التي يطرحها الفقر المستمر وتغير المناخ والتأثير الاقتصادي والاجتماعي المتزايد الناجم عن الكوارث تتطلب حلولا مترابطة، ونهجا متكاملا وشاملا لبناء القدرة على الصمود يأخذ في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا والخطة الحضرية الجديدة وإطار سِنداي.

٢٦ - **السيدة باربوت** (الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): تكلمت في رسالة مسجلة قدمت فيها تقريرها بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/73/255، الفرع الثاني)، فقالت إن موضوع الأرض مهم لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ومضت تقول إن الجمعية العامة قد أكدت، في قراريها ٢٢٩/٧١ و ٢٢٠/٧٢، أن من شأن تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي أن يساعد بدوره في تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن من يعيشون في أراض متدهورة ويواجهون الجفاف، يعانون من أعلى معدلات الفقر وسوء التغذية ويقبعون في أدنى سلم التنمية المستدامة، ولا سيما منهم النساء والأطفال. وقد وجهت أكثر من ١٢٠ بلدا

بالفعل أهدافها الوطنية نحو تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي (الغاية ٣ من الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة)، وقد بدأ بعضها في تطوير مشاريع تحويلية تبحث إمكانيات المزج بين التمويل العام والتمويل الخاص في إطار صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي الذي باشر أعماله في عام ٢٠١٧.

٢٧ - ومضت قائلة إن الفرع الثاني من التقرير يقدم لمحة عامة عن نتائج الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، إلى جانب التحضيرات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ واستعراضا للتقدم المحرز صوب تحديد الأهداف المتعلقة بموضوع تدهور الأراضي. كما يبرز هذا الفرع أنشطة اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، الذي أقيم في كيتو بإكوادور، والتي أجريت في سياق عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر، بالتعاون مع صندوق البيئة العالمية. واستعرضت الأمينة التنفيذية التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة الواردة في التقرير (الفقرة ٢٠)، مضيفة أن الجمعية قد ترغب أيضاً في إعادة تأكيد أهمية تحييد أثر تدهور الأراضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وطلب إدماج تحييد أثر تدهور الأراضي في برامج الأمم المتحدة عند الاقتضاء، وحث الدول الأعضاء على تعبئة الموارد من أجل تحقيق ذلك ومضاعفة جهودها من أجل تنفيذ الهدف الاستراتيجي المتعلق بالجفاف عملاً بالمقرر COP.13/٢٩ الصادر عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

٢٨ - وإذ أعربت عن امتنانها لمجموعة أصدقاء التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لتنظيمها حلقة نقاش بشأن تدهور الأراضي خلال انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨، خلُصت إلى أن عدم التصدي لتدهور الأراضي والتصحر والجفاف المتكرر سيؤثر على جميع البلدان، لأن هذه الظواهر غالبا ما تمثل الدافع الكامن وراء الهجرة القسرية وانعدام الأمن الغذائي والفقر وعدم الاستقرار التي تتسبب فيها النزاعات المتعلقة بالمياه والأراضي وفقدان التنوع البيولوجي.

٢٩ - **السيدة بالمر** (الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي): قدمت تقريرها عن تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي (A/73/255، الفرع الثالث)، وقالت إن هناك حاجة ملحّة إلى إعادة ربط الطبيعة بالإنسانية. وفي ضوء الترابط المعقد بين النظم البشرية والاجتماعية والاقتصادية والنظم الأرضية، لا يمكن وضع حد لأزمة التنوع البيولوجي الحالية من خلال جهود معزولة في أساليب متخصصة بل هي تتطلب تدابير وحلول مترابطة.

٣٠ - ومضت تقول إن بروتوكول ناغويا - كوالالمبور التكميلي لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية بشأن المسؤولية والجبر التعويضي دخل حيز النفاذ في ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، مع إيداع اليابان لصك القبول الأربعين. وقد سُجّل ١٩٦ تصديقا على اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك تصديق منظمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ ومن بين تلك الأطراف المصدِّقة، صادقت ١٧١ دولة أيضا على بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وصادقت ١٠٧ دول على بروتوكول ناغويا بشأن بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق بالاتفاقية.

٣١ - وتناول التقرير الأعمال التحضيرية للاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيُعقد في شرم الشيخ في مصر، من ١٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مع عقد اجتماعات متزامنة على هامش مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، لتكون بمثابة اجتماعات للأطراف في بروتوكولي قرطاجنة وناغويا. وسيتناول الجزء الوزاري من تلك الاجتماعات الموضوع الحيوي للاستثمار في البشر والكرة الأرضية لبناء مسار انتقالي قوي ومستدام حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده. وقد تم تناول الأعمال التحضيرية في الاجتماعين اللذين عقدتهما الهيئتان الفرعيتان لمؤتمر الأطراف، وهما: الاجتماع الثاني والعشرون للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والاجتماع الثاني للهيئة الفرعية للتنفيذ، المعقودان في الفترة من ٢ إلى ٧ تموز/يوليه، ومن ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، على التوالي، في مونتريال، كندا.

٣٢ - وقالت إن الهيئات الفرعية قدمت توصيات بشأن تعزيز الإجراءات من أجل تحقيق أهداف التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠، واقتراحا بإجراء مفاوضات بشأن إطار عالمي للتنوع البيولوجي بعد ذلك التاريخ. وقد استرشدت المداولات بالرغبة في إحداث تغيير تحويلي وبناء مستقبل للعيش في انسجام مع الطبيعة. وفي هذا السياق، اقترحت الأمينة التنفيذية عملية لطرح أفكار ابتكارية ''متعمقة'' بشأن مسارات الانتقال الممكنة للاستدامة من أجل التغيير المنهجي، يشارك فيها ممثلون من الهيئات الفرعية والمنتدى الاقتصادي العالمي والحكومات وعلماء الاجتماع وغيرهم من أصحاب

المصلحة. وسيتم تعزيز الأفكار المتعمقة الناجمة عن تلك المبادرة في عمل أمانة الاتفاقية والمضي قدماً بها حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده.

٣٣ - وأشارت إلى أن ثمة قضية رئيسية أخرى تتمثل في تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات التي تعتمد عليه، و لكن من المحتمل أن يكون لإجراءاتها تأثير ضار على النظم الإيكولوجية والأنواع. وبعد أن تناول مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الثالث عشر، مسألة تعميم التنوع البيولوجي في الزراعة ومصايد الأسماك والغابات والسياحة، فإنه سينظر الآن في الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات وشركات الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرون من أجل تعميمه في قطاعات الطاقة والتعدين والبنية التحتية والتصنيع و الصحة.

٣٤ - وقد ناقشت الهيئات الفرعية أيضاً آلية لحفظ التنوع البيولوجي تتجاوز المفاهيم القائمة للمناطق المحمية، وأوصت بأن ينظر مؤتمر الأطراف في تعريف ''التدابير الفعالة الأخرى للحفظ على أساس المنطقة''، إلى جانب إسداء المشورة التقنية بشأن المبادئ التوجيهية. وهناك، على نفس القدر من الأهمية، الإقرار بالحاجة المحتملة إلى تعديل المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية من أجل مواكبة نشوء معلومات علمية جديدة بشكل مستمر.

٣٥ - وقالت إن من التوصيات الرئيسية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف، توصية تدعو إلى اعتماد خطة عمل عالمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ من أجل حفظ الملقِّحات واستخدامها المستدام، والدعوة إلى إشراك الشركات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وغيرها ممن يساهمون في الإنتاج من أجل معالجة العوامل المسببة لفقدان الملقِّحات البرية والمنتجة في جميع النظم البيئية. و وسلطت الضوء على الحاجة إلى إجراء تقييم فعال لدور ومساهمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في التنفيذ الشامل للاتفاقية؛ وإلى الاستفادة من البحث العلمي الجديد، بما في ذلك عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وتعزيز التعاون بين المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

٣٦ - وأشارت إلى التوصيات المقدمة بشأن التدابير الرامية إلى ضمان التشغيل الكامل لبروتوكول ناغويا والدعوة إلى إنشاء آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع. وفيما يتعلق بالمسائل الجديدة والناشئة، أشارت إلى الاعتراف بالإسهام الإيجابي لمعلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛ واستدركت قائلة إن هناك اختلافات كبيرة في وجهات النظر حول آثارها على التقاسم العادل والمنصف للمنافع. وأكدت على الدعوة إلى إقامة تعاون دولي واسع النطاق لتقييم الآثار المحتملة التي يمكن أن تحدثها البيولوجيا التركيبية على التنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بتقييم مخاطر الكائنات الحية المعدلة وراثياً، بما في ذلك الكائنات التي تحتوي على محفزات جينية محورة وراثياً ، قالت إنه قد تم الاتفاق على عملية لتحديد المواضيع بغرض إمكانية وضع مبادئ توجيهية دولية.

٣٧ - وبما أنه سيتعين التوصل في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في بكين في الصين في عام ٢٠٢٠ إلى اتفاق بشأن إطار التنوع البيولوجي من أجل اعتماده لفترة ما بعد عام ٢٠٢٠، فالواجب الأخلاقي يفرض على جميع الأطراف المشاركة في صياغة جدول أعمال طموح للطبيعة ما بعد عام ٢٠٢٠. وإلا، فإن البشر سيكونون النوع الوحيد المتبقي الذي سيشهد على احتضارها.

٣٨ - **السيد أحمد** (المدير المؤقت لمكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيويورك): عرض تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورتها الثالثة (A/73/25) وتقرير الأمين العام عن مكافحة العواصف الرملية والترابية (A/73/306)، فقال إن الدورة الثالثة للجمعية التي عقدت في نيروبي في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن موضوع ''نحو كوكب خالٍ من التلوث''، حظيت بمشاركة ١٥٧ دولة عضوة وعدد من الكيانات والهيئات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأمانات مختلف الاتفاقيات البيئية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمجموعات الرئيسية والأوساط الأكاديمية والعلمية. وأشار إلى أنه أُعلن في تلك الدورة أن أفرادا في جميع أنحاء العالم وقّعوا على أكثر من ٢,٣ مليون تعهد في إطار حملة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالعمل على الحد من التلوث. ورحبت الدول الأعضاء بالإجماع بذلك التعهد العام الهام. وأضاف أن الحملة العالمية للتغلب على التلوث البلاستيكي مستمرة بوتيرة مثيرة للإعجاب، كما يتضح من الإجراءات التي اتخذت في كل بلد تقريباً والأخبار اليومية عن الالتزامات غير المسبوقة التي قطعتها الحكومات والشركات وعامة الناس في كل مكان.

٣٩ - ومضى يقول إن أربعة حوارات قيادة عُقدت على المستوى الوزاري، بما في ذلك حوار بشأن العلم والأدلة ووعي المواطنين من أجل التغيير، وحوار بشأن التمويل والابتكار لمكافحة التلوث. وعُقد

أيضا حوار بين جهات متعددة صاحبة المصلحة بشأن السكان والتلوث. واستطرد قائلا إن من بين النتائج الرئيسية للدورة إعلان وزاري بعنوان ”نحو كوكب خالٍ من التلوث“، أعربت فيه الدول الأعضاء عن عزمها العمل على الحيلولة دون تلوث الهواء والأرض والتربة والمياه العذبة والمحيطات والتخفيف من آثاره وإدارته باتخاذ إجراءات من قبيل زيادة الأدلة العلمية وتعزيز القدرات المتعلقة بالبيانات، وتحسين المعلومات ، والتشجيع على صنع القرار على أساس علمي في القطاعين العام والخاص، والترويج لأنماط الحياة المستدامة وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة من خلال توفير المعلومات للمستهلكين، وزيادة التثقيف وتيسيره من أجل إعادة التفكير في إنتاج النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها واستعادتها وإعادة صنعها والحد منها. وأشار إلى ضرورة إدارة المواد الكيميائية والنفايات إدارة حكيمة.

٤٠ - وأفاد بأن جمعية البيئة اعتمدت ثمانية مشاريع قرارات، من بينها مشاريع متعلقة بالنفايات البحرية واللدائن الدقيقة، والتعرض للطلاء المحتوي على الرصاص، والبيئة والصحة، والتخفيف من التلوث عن طريق تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الرئيسية، والتخفيف من حدة التلوث ومكافحته في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة أو الإرهاب. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى القرار الجديد الذي يركز على مساهمات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي تقرر فيه أن تقدم الجمعية مساهمات إلى المنتدى من منظور بيئي وأن تدرج بندا دائما في جدول الأعمال بغرض معالجة مسألة أهداف التنمية المستدامة باعتبارها مسألة قيد الاستعراض في الاجتماعات السنوية للمنتدى. وأوضح أنه أُوصِي أيضا بأن يعرض رئيس جمعية البيئة رسائله الرئيسية على المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ونتيجة لذلك، خصص رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي حيزا لهذا الغرض في البرنامج الرسمي لمنتدى عام ٢٠١٨.

٤١ - وأشار إلى أهمية الاستفادة الكاملة من الروابط المؤسسية القائمة بين جمعية البيئة والهيئات الأخرى (الفقرة ٣٠ من التقرير). فقد تود الدول الأعضاء أن تنظر في اتخاذ تدابير للتشجيع على انتهاج سياسات ترمي إلى تحقيق عالم خال من التلوث في سياق البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال اللجنة الثانية. وأكد أنه يلزم تعزيز التآزر بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقيام جمعية البيئة بمتابعة البعد البيئي للتنمية المستدامة واستعراضه. وشدد على أن وجود ثغرات في تمويل دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة بانتظام يبعث على القلق.

٤٢ - وفيما يتعلق بالتقرير عن مكافحة العواصف الرملية والترابية، قال إن إنجازات تحققت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في مجالات الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر؛ وتخفيف الأثر؛ ومواطن الضعف والقدرة على التكيف؛ والحد من مصادر العواصف. وعموما، فإن التقرير يعكس تنامي الوعي بالعواصف الرملية والترابية وما يرتبط بها من خسائر بشرية و اقتصادية و اجتماعية و بيئية، كما يحدد الثغرات التي لا تزال قائمة في فهم عمليات نشوء العواصف وآثارها، وكذلك في سياق تغير المناخ. واستدرك قائلا إنه يجري حاليا معالجة عدد من أوجه عدم اليقين الشائكة في المبادرات الجارية والمبادرات الجديدة من جانب عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وأضاف أنه يجب على المجتمع العالمي وضع تصورات مستقبلية تستند إلى استخدامات بديلة للأراضي، وإلى توسيع نطاق السياسات والممارسات والتدابير التخفيفية المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي. وينبغي أيضا أن يكون القصد من وراء ذلك النهج الشامل وضع استراتيجيات وإبرام اتفاقات إقليمية تهدف إلى الحد من أثر العواصف الرملية والترابية على صحة سكان المناطق المعرضة لخطر تلك العواصف وسبل عيشهم وأمنهم الغذائي (A/73/306، الفقرة ٣٤).

٤٣ - ولفت الانتباه إلى مقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بإنشاء شبكة مشتركة بين الوكالات معنية بالعواصف الرملية والترابية، الذي من شأنه أن يضخ مزيدا من الطاقة في الزخم الرامي إلى معالجة المسائل ذات الصلة كجزء من الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٤٤ - **السيدة كاربنتيي** (رئيسة مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيويورك): عرضت تقرير الأمين العام عن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة (A/73/258)، الذي أعده الأونكتاد بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقالت إن التقرير يركز على أربعة جوانب مختلفة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٧١/٢٢١ المتعلق بمباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة، هي: الممارسات الجيدة في مجالي صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية لمباشرة الأعمال الحرة تمشيا مع الركائز الست لإطار الأونكتاد المتعلق بسياسات مباشرة الأعمال الحرة؛ وبروز مبادرات تهدف إلى تشجيع التعاون الإقليمي وتعزيز فعالية المنظومات

الإيكولوجية المواتية لمباشرة الأعمال الحرة على مستوى المدن؛ والمبادرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتدابير السياسة العامة الهادفة إلى تشجيع ريادة المشاريع الاجتماعية؛ وأهمية توفُّر أدوات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ السياسات، ومؤشرات لقياس تأثير سياسات مباشرة الأعمال الحرة على النمو الاقتصادي و تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٥ - ففيما يتعلق بالجانب الأول من هذه الجوانب الأربعة، أوضحت أن الأونكتاد واصل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بمباشرة الأعمال الحرة وتنفيذها، وفي تعزيز المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ثم إن اعتماد السياسات الصناعية الرسمية في ٨٤ بلدا على الأقل منذ عام ٢٠١٣ إنما هو مؤشر آخر على الدور المتنامي لسياسات مباشرة الأعمال الحرة. وفي هذا الصدد، يتعاون الأونكتاد مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن مشروع اليونيدو المتعلق بتشجيع الشباب والنساء في إثيوبيا على مباشرة الأعمال الحرة.

٤٦ - وفي إطار الموضوع نفسه، قالت إن الإنجازات المتعلقة بتحسين الإطار التنظيمي إلى أقصى حد تشمل تقديم الدعم للنساء اللواتي يباشرن الأعمال الحرة، والتقدم المحرز في إنشاء منظومة الأونكتاد للوائح الإلكترونية بغرض زيادة الشفافية والكفاءة في الإجراءات الإدارية وإدارة الأعمال في ٣٠ بلدا. وأردفت قائلة إن من بين الإنجازات التي تحققت في مجالي تعزيز التعليم وتنمية المهارات، برامج من أجل النهوض بمباشرة المرأة للأعمال الحرة، من قبيل مدرسة المهارات الافتراضية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٤٧ - أما الفصل المتعلق بصياغة وتنفيذ سياسات مباشرة الأعمال الحرة فيتناول أيضا المبادرات التي اتخذتها عدة بلدان للاستفادة من أشكال التمويل الجديدة، مثل التمويل المختلط والتمويل الجماعي، وكذلك من خلال الحوافز الضريبية؛ ولتيسير الابتكار والتبادل في مجال التكنولوجيا؛ وإذكاء الوعي وتعزيز التواصل بتنظيم أنشطة تسلط الضوء على إسهام أصحاب الأعمال الحرة في النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٨ - وأما الفصل المتعلق بالتعاون الإقليمي والمنظومات الإيكولوجية المواتية لمباشرة الأعمال الحرة على مستوى المدن، فقد أشارت إلى أن المهاجرين واللاجئين أصبحوا من الفئات الهامة الجديدة المستهدفة بوضع وتنفيذ سياسات مباشرة الأعمال الحرة.

٤٩ - وفيما يتعلق بالفصل المتعلق بتشجيع ريادة المشاريع الاجتماعية، قالت إن المؤسسات الاجتماعية تقدم حلولا ابتكارية لتلبية احتياجات الفئات المحرومة، ولفتت الانتباه إلى الدور الناشئ للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع التركيز على التعاونيات. ففي العديد من البلدان، أصبح الاقتصاد الاجتماعي ذا أولوية لدى السلطات العامة. كما حظيت المؤسسات الاجتماعية بالاعتراف على الصعيد الدولي. وأضافت أن القوانين التي تعترف بالمشاريع الاجتماعية يسرت، في أمريكا الشمالية وفي معظم البلدان الأوروبية، إضفاء الطابع المؤسسي عليها، ويجري تكريس الموارد للمؤسسات الاجتماعية من خلال آليات التخلص من المخاطر والتأمين، وكذلك الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي.

٥٠ - واسترسلت قائلة إن الدروس الرئيسية المستفادة من وضع أطر تنظيمية متسقة وشاملة للسياسات وتعزيزها؛ ومن وضع خطط عمل وتحديد المسؤوليات وكفالة التنسيق؛ وحفز إقامة الشراكات على جميع المستويات وإجراء حوار بين جهات متعددة صاحبة المصلحة؛ ووضع وتنفيذ آليات للاستعراض المنتظم بغية تقييم إسهام مباشرة الأعمال الحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كل ذلك استُمدَّ من التجارب المكتسبة من تنفيذ استراتيجيات وسياسات مباشرة الأعمال الحرة.

٥١ - **السيد فينانسيو** (المستشار الإقليمي في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرض تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/73/302)، فقال إن التقرير يقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتتالية المتعلقة بالكارثة البيئية التي تسبَّب بها تدمير سلاح الجو الإسرائيلي صهاريج تخزين النفط في المنطقة المتاخمة لمحطة الجِيّة لتوليد الكهرباء في لبنان في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما نجم عنه بقعة نفطية غطَّت ثُلثي الساحل اللبناني وامتدَّت إلى مناطق أخرى شملت ساحل الجمهورية العربية السورية. وبالإشارة إلى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠٩، قال إن حكومة إسرائيل لم تتحمل، وفقا للتقرير، المسؤولية عن دفع التعويضات في هذا الصدد إلى حكومة لبنان.

٥٢ - وبالإشارة إلى الفقرتين ٧ و ٨ من القرار، قال إن الأمين العام أعرب عن أسفه لأنه لم تُقدَّم حتى الآن تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لمعالجة أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط استجابة للنداء الذي توجه به. وأثنى على الجهود الجارية التي

تبذلها حكومة لبنان لمعالجة آثار الانسكاب، وأعرب عن بالغ القلق إزاء عدم تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارات فيما يخص دفع حكومة إسرائيل تعويضا إلى حكومة لبنان وشعبه. وقُدرت الأضرار بمبلغ ٨٥٦,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤.

٥٣ - **السيد رحمان** (نائب الممثل الخاص، مكتب الاتصال التابع لمنظمة السياحة العالمية لدى الأمم المتحدة): عرض تقرير الأمين العام عن السنة الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية لعام ٢٠١٧ (A/73/283)، فقال إنه تم الاضطلاع بعدد من الأنشطة والمبادرات نتيجة إعلان عام ٢٠١٧ السنةَ الدولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية. وأضاف بما أن قطاع السياحة هو قطاع شامل بطبيعته، فإن تلك الجهود سيكون لها أثر بعيد المدى على جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. والنهج التعاوني الذي اعتمدته الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خريطة طريق وتوجيه تنفيذها ، يُعدّ من السمات البارزة بشكل خاص في الاحتفالات بالسنة الدولية.

٥٤ - وأفاد بأن الأنشطة والمبادرات المضطلع بها شملت عقد ١٤ اجتماعاً ومناسبة رسمية في جميع أنحاء العالم لمناقشة قضايا من قبيل دور السياحة في تعزيز النمو الشامل للجميع والعمالة، وقياس السياحة، والسياحة والثقافة، والسياحة في المناطق الحضرية. وسُجِّلَ ١ ٨٠٠ نشاط ومبادرة نفذت الحكومات منها ٨٥٠ نشاطا ومبادرة، وجرى تحميل مضمون بعضها على منبر إلكتروني تعاوني متاح لجميع الجهات صاحبة المصلحة. وقال إن السنة الدولية مُولت تماما من موارد خارجة عن الميزانية بتبرعات وردت من جميع المناطق الاقليمية، جاء أكثر من ٥٠ في المائة منها من القطاع الخاص.

٥٥ - و فيما بين الاجتماعات أو المناسبات المضطلع بها خلال السنة الدولية، أصدر العديد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة و برامجها والمنظمات ذات الصلة بها، منفردة أو بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، منشورات أو استضاف اجتماعات أو مناسبات، شملت عقد المؤتمرات التالية: مؤتمر في سيشيل بشأن السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومؤتمر سادس في مانيلا بشأن إحصاءات السياحة المستدامة؛ ومؤتمر عالمي في كازاخستان بشأن السياحة والطاقة في المستقبل؛ ومؤتمر في زامبيا بشأن الترويج للسياحة المستدامة في أفريقيا. وأضاف أن ثلاثة عشر بلدا أصدر طوابع تذكارية أو صك نقودا معدنية، كما أُطلقت حملات توعية بالاستدامة والسائح المسؤول. واختتم بيانه بالقول إن السنة الدولية أدت إلى قطْعِ التزاماتٍ بالعمل بعد عام ٢٠١٧، بطرق منها المنبر الإلكتروني للمجتمع العالمي، وهو بعنوان ''تسخير السياحة من أجل أهداف التنمية المستدامة ''الذي أنشأته منظمة السياحة العالمية بدعم من سويسرا.

٥٦ - **السيدة الجرف** (مصر): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تجدد التأكيد على جميع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، ولا سيما ما تعلق منها بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والمبادئ الواردة في الفقرة ٧٤ من خطة عام ٢٠٣٠. وفي التصدي للتحدي الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر، وهو عنصر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة، أوضحت أنه على الرغم من ضرورة أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ محور التركيز الرئيسي، فإن المجموعة ترى أن الجهود الجارية لتنفيذ سائر التزامات التنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال تلك الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة و ''المستقبل الذي نصبو إليه''، ينبغي أن تلقى ما يكفي من دعم ويُعترف بمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة عموماً.

٥٧ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى استمرار مستوى الدعم الدولي لتنفيذ التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي إزاء مسار ساموا، أضافت قائلةً إن الاعتراف بشدة الضعف الاقتصادي والإيكولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن يقابله توفير الموارد اللازمة لمساعدتها على تحقيق أهداف المسار.

٥٨ - وتابعت قائلةً إنه في سياق إطار سِنداي، ينبغي إيلاء عناية خاصة للبلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية والبلدان المتوسطة الدخل، من أجل مساعدتها على التصدي لما تواجهه من تحديات بسبب أوجه ضعفها ومستويات الخطر الذي تتعرض له. وبالنظر إلى أن ظاهرة إلنينيو متكررة وتهدد بشدة المكاسب الإنمائية التي حققتها البلدان النامية بشق الأنفس، فمن الأهمية بمكان التأهب للمخاطر التي قد تنجم عن موجة إلنينيو أخرى خلال الفترات الهادئة ، وبناء القدرة على الصمود أمامها والتخفيف من حدتها. وشددت على أهمية وضع استراتيجيات تتعلق بمخاطر متعددة بحلول عام ٢٠٢٠ للتصدي لهذه الظاهرة.

٥٩ - و شددت على ضرورة تقديم الدعم الدولي على وجه الاستعجال لمبادرة الاعتراف بالبحر الكاريبي منطقةً خاصة تحتاج إلى

الحماية والمحافظة عليها في سياق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب بذل جهود مشتركة للتوعية بالحلول المبتكرة للتصدي للآثار البعيدة المدى الناجمة عن تغير المناخ وتعبئة الدعم لهذه الحلول، بغية الوفاء بأهداف اتفاق باريس.

٦٠ - ورحبت بإنشاء صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي الذي ينبغي لسائر أصحاب المصلحة أن يقدموا الدعم إليه ؛ وأشارت إلى ضرورة تيسير الحصول على المساعدة من هذا الصندوق وضرورة استرشاد تخصيص موارده بمبادئ الشفافية والمساءلة. وذكرت أن المجموعة تولي الأهمية لمناقشة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة في الدورة المقبلة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ودعت إلى تعزيز مكتب نيروبي باعتباره مقر الأمم المتحدة المعني بمسائل البيئة تماشياً مع الأحكام ذات الصلة في إطار ''المستقبل الذي نصبو إليه''. وأشارت إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي بغية مساعدة البلدان النامية على كفالة حصول الجميع على الطاقة المتجددة والموثوقة والميسورة التكلفة وفقاً للخطط والسياسات الوطنية، فضلاً عن توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا لإمداد الجميع بهذه الطاقة في هذه البلدان.

٦١ - وفيما يتصل بالبقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية، حثت المؤسسات المالية والجهات المعنية على مواصلة دعمها التقني والمالي لمساعدة لبنان في جهود التنظيف والإصلاح، من أجل المحافظة على النظام الإيكولوجي للبلد ولشرق حوض البحر المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن المجموعة ترحب بعقد الحوار التفاعلي الرفيع المستوى في الآونة الأخيرة بشأن المسألة الملحة المتمثلة في العواصف الرملية والترابية وترحب بنتائجه، وهو مجال يتطلب مزيداً من التعاون بين كيانات الأمم المتحدة.

٦٢ - واختتمت بيانها قائلةً إن تغير المناخ والكوارث الطبيعية ليسا إلا بعضاً من مظاهر الأزمات والحالات الطارئة التي تواجه العالم. وبناء على ذلك، يجب على البشرية تغيير الطريقة التي تتصور بها علاقتها مع الأرض ونظمها الإيكولوجية، من خلال اتباع نهج شمولي لبلوغ التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة.

٦٣ - **السيد سريفيهوك** (تايلند): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥ تهدف إلى جعل الرابطة رابطةً قائمة على القواعد ومتمحورة حقيقةً حول الإنسان بحيث تكون شاملةً سياسياً ومتكاملةً اقتصادياً ومسؤولةً اجتماعياً. وفي إطار هذا البرنامج ، تلتزم الدول الأعضاء في الرابطة أيضاً بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما ما يتعلق منها بالحد من الفقر ومن أوجه عدم المساواة، وحماية البيئة، وضمان الحصول على المياه النظيفة والهواء النقي والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة لتغير المناخ.

٦٤ - واستطرد معبراً عن الخوف من وجود بعض العوامل التي تهدد بتقويض التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال، تعرقل الأخطار الطبيعية باستمرار التقدم الإنمائي لبلدان الرابطة، على نحو ما يتضح من الزلزال المدمر وأمواج التسونامي التي ضربت في الآونة الأخيرة إندونيسيا، وتحديداً منطقة بالو، وسط سولاويسي، وأودت بحياة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص ودمرت آلاف المنازل والمباني. وأوضح أن الرابطة تعطي الأولوية لتعزيز التعاون في الحد من مخاطر وخسائر الكوارث، وتعزيز قدراتها على إدارة الكوارث والتصدي لها عن طريق الاتفاق الذي وضعته بشأن إدارة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ. وتتواصل الرابطة أيضاً بنشاط مع الشركاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، من خلال مركزها لتنسيق المساعدة الإنسانية وعن طريق كفالة الاستجابة الجماعية فيما بين بلدان الرابطة.

٦٥ - وتابع قائلاً إن الرابطة تعلق أهمية على التقليل إلى أدنى حد من مخاطر وآثار تغير المناخ وعلى تعزيز تأهب شعوب الرابطة ومجتمعاتها المحلية وقدرتهما على الصمود. وثمة حاجة إلى التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات بوصفها الوسائل اللازمة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وفي سياق الانتهاء من صياغة برنامج عمل اتفاق باريس في وقت لاحق من عام ٢٠١٨، ومؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إليه الأمين العام والمقرر عقده في عام ٢٠١٩، تتطلع الرابطة إلى مزيد من الدعم والعمل العالمي وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة لكل دولة. وجدد التأكيد على التزام الرابطة بالمضي قدماً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وستواصل الرابطة جهودها في المجالات البيئية الأخرى، مثل تخفيف حدة الكوارث الناجمة عن صنع الإنسان وتلوث البحار والمحيطات، والحد من إزالة الغابات عن طريق إقامة الشراكات والتعاون في المنطقة، مع الأمم المتحدة ومع الشركاء في الحوار. ويتطلب تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ إقامة شراكات على جميع المستويات، ولا سيما فيما يتصل بتعبئة وسائل التنفيذ، بما في ذلك من خلال التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات. وذكر أن الرابطة تؤيد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

بوصفهما مكملين للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، في سبيل مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإكمال الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - واستمر قائلاً إن الرابطة تواصل الاستفادة من تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وهي تتطلع إلى استمرار التعاون في إطار مركز الدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة التابع للرابطة الذي سيُنشأ في عام ٢٠١٩ في تايلند ليكون منبراً لتقديم الدعم المؤسسي والتعاون المستدام داخل الرابطة ومع شركائها في التنمية. واختتم بيانه مشيراً إلى ضرورة إرساء أسس سليمة لضمان مستقبل مشرق للشباب.

٦٧ - **السيد ليغويا** (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إن انتشار حالات الكوارث الطبيعية كان له أثر اجتماعي واقتصادي شديد على أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧، إذ تضرر منها حوالي ٢٣ مليون شخص. وكانت الفيضانات والجفاف والأعاصير مدمرة بصفة خاصة في العديد من أقل البلدان نمواً الأفريقية والآسيوية. وأوضح أن المكاسب التي تحققها أقل البلدان نمواً هشة، مما يستوجب التنفيذ التام لإطار سنداي. وتُعد أقل البلدان نمواً الأقل قدرةً على اتخاذ ما يلزم من تدابير للتصدي لهذه الآثار وتحتاج إلى إقامة شراكات عالمية قوية وإلى التعاون العالمي. وفي هذا السياق، رحب بإنشاء مؤشر سياسات الحد من مخاطر الكوارث الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تعقب التمويل الذي يساهم في الحد من المخاطر. وأثنى على مجموعة البنك الدولي لتعهدها بمبلغ ١,٤ بلايين دولار لمساعدة الإندونيسيين على إعادة بناء سبل عيشهم التي تحطمت في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب بلدهم في الآونة الأخيرة.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى مسار سريع للحصول على الأموال المتاحة للحد من الكوارث، بما في ذلك المتاحة لدى المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، ومن تمويل الحد من المخاطر والتأمين عليه، ونافذة التصدي للأزمات التي أنشئت في إطار التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية (IDA16). وطلب إلى الأمين العام استكشاف سبل تكرار تجربة مرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي لفائدة أقل البلدان نمواً على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي من أجل كفالة الوصول الفوري إلى التمويل في أعقاب الكوارث. وأشار إلى أنه يتطلع إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٩ الذي سيدرس القدرة على التكيف مع آثار المناخ وعلى مواجهة الكوارث في تمويل التنمية.

٦٩ - وتابع قائلاً إن آثار تغير المناخ تسببت في التشرد وأزهقت الأرواح وأدت إلى زيادة الجوع في أقل البلدان نمواً. واستناداً إلى التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يتطلب الحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية خفضَ الانبعاثات إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ واستخدام حلول الطاقة المتجددة والكفؤة ، والتسريع في الحد من استخدام الوقود الأحفوري، والحفاظ على الغابات والتربة وإصلاحها، وتنفيذ الحلول الأخرى المتعلقة بالمناخ. وينبغي أن يسهم ''لائحة قواعد اتفاق باريس'' المتوقع اعتماده في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في نهاية عام ٢٠١٨ في حفز التفكير في نطاق الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

٧٠ - وواصل قائلاً إن معظم البلدان الأكثر تعرضاً للمخاطر، مثل أقل البلدان نمواً، هي الأكثر تضرراً من آثار تغير المناخ المدمرة. ولا تزال سهولة الوصول إلى الطاقة في أقل البلدان نمواً أيضاً تشكل تحدياً كبيراً، بالنظر إلى أن نصف سكان العالم الذين لا يحصلون على الكهرباء يعيشون في هذه البلدان. ولتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ في أقل البلدان نمواً، يتعين على جميع أصحاب المصلحة اتخاذ إجراءات عاجلة. وتصل احتياجات التمويل اللازمة لتحقيق هذا الهدف حالياً إلى ٥٠٠ بليون دولار في السنة، في حين يتعين توفير ١,٢ تريليون دولار سنوياً لغاية العام ٢٠٣٠. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة إيلاء اهتمام خاص للجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل تحقيق الهدف ٧، بما في ذلك طيلة عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. واختتم بيانه قائلاً إن الغاية المتصلة بتدهور الأراضي يكتسي أهمية؛ ويمكن أن يكون استصلاح الأراضي والنظم الإيكولوجية الحيوية المتدهورة عاملاً محفزاً لتحقيق أهداف متعددة. وتبقى الشراكات مفتاح النجاح في بلوغ خطة عام ٢٠٣٠.

٧١ - **السيدة طومسون** (بربادوس): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية فقالت إن منطقتها شهدت عدداً من الكوارث الطبيعية في الآونة الأخيرة، بما في ذلك عاصفة مدارية في منطقة شرق البحر الكاريبي؛ وزلزال قبالة شواطئ المارتينيك وغواديلوب ودومينيكا، وقبل ذلك بأسبوع، زلزال هايتي. وأوضحت أن الدول الجزرية الصغيرة

النامية، بما في ذلك في منطقة الجماعة الكاريبية، تظل البلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ الضارة على الرغم من أنها تتحمل أقل مسؤولية عن وقوعها وهي أقل قدرة على الصمود في مواجهة الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لتغير المناخ والتكيف معه.

٧٢ - وأضافت قائلة إن الجماعة الكاريبية تتطلع في إطار جهودها لتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ المتعددة، إلى تجديد الالتزام باتفاق باريس في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتتطلع أيضاً إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المناخ الذي دعا الأمين العام إلى عقده في عام ٢٠١٩. وستكون المناسبتان فرصة لتقييم التقدم المحرز واتخاذ الخطوات الحاسمة في سبيل المضي قدماً وتشجيع المجتمع الدولي على الالتزام بتحقيق الغاية ١,٥ درجة مئوية. ويمثل تغيير الوضع القائم أمراً أساسياً لتحقيق استدامة الجماعة الكاريبية، بل وبقائها.

٧٣ - وتابعت قائلة إن استعراض منتصف المدة لمسار ساموا ينبغي أن يسفر عن إعلان سياسي موجز وعملي المنحى متفق عليه بين الحكومات ويؤدي إلى نتائج ملموسة من خلال اتخاذ الإجراءات وتوفير الموارد والنهج التحويلية اللازمة على الصعيدين الوطني والعالمي. وأشارت إلى القلق الذي يساور الجماعة من كون الموارد المخصصة لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - والموارد المخصصة للكثير من هيئات منظومة الأمم المتحدة - ظلت دون تغيير على الرغم من خطة عام ٢٠٣٠ وتوسيع نطاق الولاية التي حددها مسار ساموا من أجل دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فتلك الوحدة، إلى جانب مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب أن يحصلا على تمويل موثوق وكاف ويمكن التنبؤ به لبلوغ نتائج ملموسة؛ وأشارت إلى أن الاعتماد المفرط على التبرعات يشكل تحدياً حقيقياً في اضطلاع كل كيان منهما بولايته المتفق عليها بين الحكومات. وثمة حاجة ملحة إلى توفير الموارد لتمويل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة اللازمة على الصمود.

٧٤ - وأعربت عن أمل الجماعة الكاريبية في أن يتم خلال الدورة الحالية وبتوافق الآراء اعتماد مشروع القرار الذي يقدم مرة كل سنتين بعنوان ”نحو بلوغ التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة“. وأخيراً، وفي ضوء عدم كفاية التقدم المحرز في التصدي لتغير المناخ، تث الجماعةُ الكاريبية منظومةَ الأمم المتحدة على اختيار مسار العمل بدلاً من الشعارات الرنانة سعياً إلى تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمناخ.

٧٥ - **السيدة زاهر** (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فحثّت الدول الأعضاء على إبداء تضامنها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال المشاركة الرفيعة المستوى في استعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٩ لمسار ساموا، والمشاركة البناءة في تلك العملية مع تقاسم الدول الجزرية الصغيرة النامية أفضل الممارسات إلى جانب تحديد السبل الكفيلة بالتصدي للتحديات التي تواجهها. وفي سياق التشديد على الحاجة إلى دعم كافٍ من منظومة الأمم المتحدة لمساعدة تلك الدول على تنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠، يطلب التحالف تخصيص موارد إضافية لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعتين للأمم المتحدة، ويشجع الدول الأعضاء على تأييد ذلك الطلب.

٧٦ - وأضافت قائلة إن الدعم المقدم سواء من الشركاء أو من منظومة الأمم المتحدة ضروريٌ للتصدي للتحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية - وهي تحديات تعزى مباشرة إلى الخصائص الهيكلية، بما في ذلك قلة عدد السكان، والتشتت الجغرافي، والموقع النائي، والموارد المحدودة.

٧٧ - وتابعت قائلة إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يؤيد التوصية الداعية إلى توسيع نطاق التعاون الدولي وتوفير سبل التنفيذ للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية مساعدتها على تنفيذ إطار سِنداي، ومعالجة مجموعة من آثار تغير المناخ التي تزيد ضعفها وتقوض تقدمها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن ضمان نجاح الشراكات يستلزم حلولاً واستراتيجيات جديدة لتحفيز أدوات التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به. و وإذ تعترف الدول الجزرية الصغيرة النامية بأن تنفيذ اتفاق باريس أمر مُلِح، فهي ترحب بالانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. وتيسر مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج دعم مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تلك المرحلة الانتقالية؛ وسترحب الدول الجزرية الصغيرة النامية بعقد مزيد من الشراكات لتعزيز ذلك. واختتمت بالقول إن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يعلق أهمية على التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، ويتعهد بتقديم الدعم الكامل للجهود الوطنية والإقليمية، وللجهود التي يبذلها الشركاء وأصحاب المصلحة من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في أنحاء العالم.

٧٨ - **السيد إسكالانتي هاسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها يتطلبان تعبئة ما يكفي من الموارد المالية وغير المالية. ويجب أن توفر مشاريع القرارات التي ستتفاوض اللجنة بشأنها التوجيه السياسي وأن تتناول التنمية المستدامة من منظور التحديات التي تواجهها البلدان النامية. ويجب أن يكون الهدف المشترك إضفاء قيمة مضافة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا ومتابعتهما بالكامل من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

٧٩ - وأشار إلى أهمية مراعاة التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر في حالات النزاع أو في حالات ما بعد النزاع، والبلدان النامية التي انتقلت إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل ولكنها لا تزال تواجه ثغرات وأوجه ضعف هيكلية.

٨٠ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى أساسي للمتابعة ولإجراء استعراض شامل لخطة عام ٢٠٣٠، فإن شكله الحالي لا يعكس الطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة والمترابط لأهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتجاوز اجتماعاته المنعقدة تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشة المواضيع مناقشةً أكاديمية وأن تكفل توفر منبر دينامي لإجراء حوار منتظم؛ وينبغي أيضاً أن تُنسَّق الاجتماعات على نحو وثيق لضمان الاتساق وإقامة الروابط ووضع التوجيه السياساتي، وهي عناصر يعزز بعضها بعضاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٨١ - وتابع قائلاً إن عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، كما يتضح من المنتديات الإقليمية بشأن التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قد تشكل فرصاً مفيدة للتعلم من الأقران، بسبل منها الأنشطة الطوعية وتبادل أفضل الممارسات وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة. ولكن ينبغي أن ترتبط هذه الجهود بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى من أجل الإسهام في أعماله وتقديم النتائج ذات الصلة والمتسقة بشأن آليات المتابعة الإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار أن البعد الإقليمي للمنظومة الإنمائية وعملية إصلاحها ينبغي أن يراعيا خصوصيات كل لجنة من اللجان إقليمية والطريقة التي يرتبط من خلالها عمل المنظومة الإنمائية بالاحتياجات والوقائع المحددة لكل منطقة، وبذلك ينبغي الابتعاد عن اعتماد ''نهج واحد مناسب للجميع''.

٨٢ - وأضاف قائلاً إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها يتطلبان التزاماً قاطعاً من المجتمع الدولي بأسره. والمساعدة الإنمائية الرسمية عنصر أساسي في تحفيز تمويل التنمية واستدامته في البلدان النامية. ويمكن أن تساهم البلدان المتقدمة النمو من خلال احترام التزاماتها الطويلة الأمد في ذلك المجال ووضع أطر زمنية ملزمة لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال أخرى من التعاون بين الشمال والجنوب. وأشار إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يجب أن يؤديا دوراً في هذا الإطار أيضاً، ولكن ينبغي لهما أن يكملا التعاون بين الشمال والجنوب، لا أن يحلا محله. ورأى أنه من المهم بنفس القدر بناء القدرات إلى جانب تبادل المعارف والممارسات الناجحة في بلدان الجنوب وأشكال التعاون الناشئة الأخرى، مثل التعاون المالي من أجل تطوير البنية التحتية، والتنمية الاجتماعية، والصحة والتعليم، ونقل التكنولوجيا. وسيستلزم إعداد استراتيجية فعالة للتمويل من أجل التنمية موارد مالية جديدة وإضافية، وموارد من القطاعين العام والخاص، ومن مصادر محلية ودولية، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة في الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الخطط والسياسات الوطنية.

٨٣ - وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الجماعة ملتزمة بالمشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز التعليم، وتدريب الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا بشروط مواتية، بما في ذلك شروط تساهلية وتفضيلية، بغية سد الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الحالية. وقال إن المنطقة معرضة لتغير المناخ ولكوارث طبيعية ناجمة عن النشاط البشري، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية الواطئة وبلدان برزخ أمريكا الوسطى والبلدان التي تعاني من آثار ظاهرتي إلنينيو والنينيا والبلدان النامية غير الساحلية. وتعترف الدول الأعضاء في الجماعة بأهمية تعزيز تنفيذ اتفاق باريس وإطار سِنداي، وتحقيق جميع الأهداف الواردة في هذين الصكين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتطلع إلى التقارير التي ستصدر عن مرصد إطار سِنداي والتي ستمكّن من مواصلة قياس التقدم المحرز على الصعيد الوطني باستخدام مؤشرات إطار سِنداي. وستساهم كل هذه الجهود في إدارة الحد من مخاطر الكوارث بصورة ملحوظة، بهدف منع وقوع خسائر في الأرواح والحد من الأضرار التي تلحق بسبل المعيشة،

والصحة، والاقتصادات الوطنية. وفي ضوء التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، حث الأطراف على إنهاء العمل المتفق عليه في إطار اتفاق باريس بأسرع وقت ممكن وتقديم تقرير عن النتائج في موعد لا يتجاوز تاريخ انعقاد الجزء الثالث من الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس الذي سيعقد في بولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٨٤ - واختتم بيانه قائلاً إن بلدان الجماعة ترفض الترويج لتدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية لا تتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعيق تمويل التنمية والتنفيذ الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية، وترفض تطبيق هذه التدابير تطبيقاً أحادي الجانب.

٨٥ - **السيدة كانيموزي** (الهند): قالت إن الإجراءات التي اتخذتها الهند وتجاربها تحْدِثان آثاراً على صعيد العالم، فهي موطن لسدس سكان العالم وتخضع لنظام حكم ديمقراطي وتندرج باستمرار ضمن الاقتصادات الكبيرة والأسرع نمواً. وتسعى الهند إلى عقد شراكات إنمائية مع بلدان نامية أخرى، بروح من التعاون بين بلدان الجنوب، وقد قدمت استعراضاً وطنياً طوعياً بشأن ما حققته من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٨. وستقيس الوكالة المشرفة على تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠ التقدم المحرز سنوياً في مجال الصحة والتعليم وإدارة المياه، وسترصد التنمية على المستوى المحلي، وتوفر الحوافز المناسبة للمقاطعات. وأعِدَّ مؤشر لترتيب المقاطعات ترتيباً تنافسياً، باستخدام ٧٥ مؤشراً لتسجيل التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.

٨٦ - وقالت إن وفد بلدها يؤيد مقترحات الأمين العام الشاملة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تأييداً كاملاً، ويدعو المانحين التقليديين إلى تكثيف التبرعات من أجل تفعيل النظام المجدّد المقترح للمنسقين المقيمين في الوقت المقرر. ويرحب أيضاً بالجهود الرامية إلى إصلاح إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد وقّعت الهند على إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ في الأسبوع السابق.

٨٧ - وذكرت أن التنمية المستدامة تستلزم التصدي لتغير المناخ عن طريق اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وفي هذا السياق، قالت إن وفد بلدها يرحب بمبادرة تجديد التركيز على العمل المناخي. وتعمل الهند على تحويل مزيج الطاقة الذي تستخدمه إلى طاقة متجددة، وذلك بهدف إنتاج ١٧٥ غيغاواط من الطاقة المتجددة، بما في ذلك ١٠٠ غيغاواط من الطاقة الشمسية، بحلول عام ٢٠٢٢ وقد عقدت شراكة مع فرنسا وبلدان أخرى لإطلاق التحالف الدولي للطاقة الشمسية كوسيلة لتعزيز الجهود العالمية الجماعية بشأن العمل المناخي. وفي وقت سابق من هذا الشهر، منح برنامج الأمم المتحدة للبيئة جائزة بطل الأرض لرئيس الوزراء مودي.

٨٨ - وأضافت قائلة إن بلدها يقدر دور الشراكات العالمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتطلع إلى المؤتمر القادم للتعاون بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في بوينس آيرس في آذار/مارس ٢٠١٩. واختتمت بيانها قائلةً إن الهند في صدد إقامة شراكات إنمائية مع أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة، وقد أسهمت في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للضرائب للسنة الثانية على التوالي، وأسهمت كذلك في ا الصندوق الاستئماني لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً والصندوق الاستئماني لتنظيم استعراض منتصف المدة المتعلق بتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

٨٩ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سيتوقف إلى حد كبير على نجاح المجتمع الدولي في وقف تغير المناخ العالمي والحد من مخاطر الكوارث. وأشار إلى أن النتائج الواردة في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فيما يتعلق بتأثير الاحترار العالمي في القضاء على الفقر والأمن الغذائي والصحة العامة تثير قلقاً بالغاً.

٩٠ - وأضاف قائلاً إن بنغلاديش هي من البلدان العشرة الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ في العالم؛ ولذلك يشكل تغير المناخ خطراً وجودياً على سكانها البالغ عددهم ١٦٠ مليون شخص، رغم أن البلد بالكاد أسهم في التدهور البيئي. وقال إن التزام حكومة بلده باتفاق باريس يتجلى من خلال تعهدها بعدم تجاوز متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات في العالم النامي؛ والتزامها الراسخ بالتنمية الخفيضة الكربون والمتكيفة مع تغير المناخ؛ وخططها الرامية إلى المضي قدماً نحو وضع مسارات متعلقة بـ''ميزانية الكربون'' والتصنيع القادر على التكيف والصناعة التحويلية الخالية من الكربون. وقدمت بنغلاديش مساهماتها المحددة وطنياً في عام ٢٠١٦ ودمجت العمل المناخي وإدارة الكوارث في استراتيجيتها الوطنية للتخطيط والتنمية المستدامة. وتُستَخدم نسبة تفوق ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي

للتصدي لتغير المناخ، وقد خصِّص مبلغ ٤٥٠ مليون دولار من الموارد الوطنية من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٩١ - وأضاف قائلاً إنه بغية ضمان الأمن الغذائي، تستثمر حكومة بلده في تحويل قطاعها الزراعي وتحسين قدرته على التكيف مع آثار تغير المناخ والكوارث. وتعتزم أيضاً زيادة الغطاء من الأشجار من ٢٢ إلى ٢٤ في المائة في المائة خلال السنوات الخمس المقبلة، وهي في صدد تنفيذ مشروع واسع النطاق للمحافظة على غابة ساندربانز، وهي غابة أشجار مانغروف الأكبر في العالم وصنفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعاً من مواقع التراث العالمي. وقال إن خطة دلتا ٢١٠٠ التي اعتمدها بلده هي خطة تنمية ممتدة على ٨٢ عاماً تراعي شكل الأرض المحلي والأثر الناجم عن تغير المناخ العالمي.

٩٢ - وقال إن حكومة بلده تعتمد نهجاً علمياً وشاملاً للحد من مخاطر الكوارث يشمل تحديد الأخطار والتخفيف منها وتأهب المجتمع المحلي وجهود الاستجابة المتكاملة. وقد أنشأت الحكومة مراكزَ للمعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر مزودة بخطوط اتصالات مع جميع المناطق ذات المخاطر العالية في البلد واعتمدت مجموعة من المبادرات، منها عمليات تقييم مخاطر الزلازل ورسم خرائط المناطق المعرضة لخطر أمواج التسونامي وعُرام العواصف، التي تُدمج في تخطيط المدن وخدمات الاستجابة في حالات الطوارئ. وأدت هذه المبادرات إلى تحسّن ملحوظ في قدرة الدولة على الاستجابة للكوارث بصورة استباقية. وتابع قائلاً إن بلده استضاف المؤتمر الدولي الثاني للإعاقة وإدارة مخاطر الكوارث في أيار/مايو ٢٠١٨ الذي أسفر عن إعلان داكا بشأن الإعاقة وإدارة مخاطر الكوارث، ويحدد الإعلان الإجراءات الرامية إلى تعزيز منتديات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة والمبادرات الحكومية الدولية لتنفيذ إطار سِنداي فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٩٣ - ورغم أن بنغلاديش قد اعتمدت في المقام الأول على مواردها الخاصة، من الضروري أن يُوفِّر شركاؤها في التنمية الموارد المالية وأن يضمنوا نقلَ التكنولوجيا للمساعدة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث. وأعرب عن أمله في أن تُجري الجمعية العامة بدورتها الحالية مناقشة مركزة بشأن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ والعدل المناخي، من أجل وضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق الطموح على مدى فترة ما قبل عام ٢٠٢٠ والأهداف الطويلة الأمد لاتفاق باريس.

٩٤ - **السيد نومكين** (الاتحاد الروسي): قال إن تناول مسألة تغير المناخ العالمي هو شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. وتبيِّن النتائج الواردة في التقرير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ضرورة تكثيف العمل الجماعي من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وكذلك تحسين تدابير التكيف. وبات من الضروري الاتفاق على مجموعة من القواعد المتعلقة بتنفيذ اتفاق باريس، وتكتسي نتائج المفاوضات التي دارت في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أهمية كبيرة لاستمرار فعالية النظام الدولي للمناخ. ويجب بذل كل جهد ممكن للاتفاق على مجموعة متوازنة.

٩٥ - ومضى قائلا إن الإجراءات الرامية إلى مكافحة تغير المناخ ينبغي أن تكون شاملة في طبيعتها، وأن تشمل قطاعات مثل الطاقة والنقل والزراعة. ويضطلع قطاع الغابات أيضا بدور مهم في تنظيم المناخ. ولما كان الاتحاد الروسي وحده يستأثر بنسبة ٢٠ في المائة من مجموع مساحة الغابات في العالم، فقد اعتمدت حكومة بلده مؤخرا استراتيجية لتنمية الغابات من شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما لا يزيد عن ٧٥ في المائة من المستوى المسجل في عام ١٩٩٠ وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

٩٦ - وأكد أن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لن تتحقق بدون تقديم المساعدة إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبناء على ذلك، يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتنفيذ مسار ساموا و ضمان اتباع عملية شاملة وجامعة في التحضير لاستعراض منتصف المدة المقرر في عام ٢٠١٩ والمتعلق بهذه المسألة. وقد أقام الاتحاد الروسي في السنوات الأخيرة شراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل بناء قدراتها على مواجهة تغير المناخ وتعزيز قدراتها في مجال التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، وفرت حكومة بلده مساعدة إنسانية محددة الهدف إلى فانواتو في أعقاب إعصار بام المداري، وساعدت في جهود التعافي في أنتيغوا وبربودا وكوبا ودومينيكا في أعقاب إعصاري إيرما وماريا، وأسهمت بمبلغ ٧,٥ ملايين دولار في مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ.

٩٧ - وأشار إلى أن الاتحاد الروسي من أوائل البلدان التي تقدم المساعدة إلى البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. ففي الأسبوع الماضي فقط، قامت سفينة روسية بشحن ٢٣ طنا من المساعدات

الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الزلزال في سولاويسي بإندونيسيا. وبالمثل، أُوفد عمال الإنقاذ الروسيون، على مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية، إلى أكثر من ٨٠ بلدا، وتبلغ الميزانية السنوية المخصصة للمساعدة الإنسانية نحو ٩٠ دولار مليون.

٩٨ - واختتم بيانه قائلا إن إطار سِنداي يوفر أساسا جيدا يتيح للمجتمع الدولي تكثيف عمله المشترك في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وفي هذا السياق، لا يقتصر الأمر على أهمية ضمان مراعاة حسن التوقيت في تنفيذ أهداف الإطار، بما في ذلك في الأجل القصير، بل يشمل أيضا إنشاء شبكة عالمية تضم مراكز وطنية للاستجابة قادرة على تبادل المعلومات وتقديم المساعدة في الوقت المناسب.

٩٩ - **السيد مارتينيز بيتشاردو** (المكسيك): تكلم بصفته مندوبا للشباب، فقال إنه من الضروري النأي عن نظام دولي يقتصر على التفاعلات بين أعضائه والانتقال إلى مجتمع دولي له قيم ومصالح مشتركة يحترم الأطر القائمة المتعددة الأطراف. وقد بدأ المجتمع الدولي في تنفيذ نقلة نوعية مع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠؛ غير أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان طابعها الشامل وغير القابل للتجزئة محل احترام. ولهذا، فمن المُلح أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين بإعادة النظر في هيكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعاني في شكله الحالي من الانقسام أكثر من الشمول.

١٠٠ - وأضاف أن المكسيك برهنت على التزامها الواسع النطاق بمكافحة تغير المناخ، الذي يمثل إحدى القضايا الأكثر إلحاحا التي تواجه البشرية. ولما كان تغير المناخ قد أثر أيضا على مسائل اجتماعية من قبيل الحد من الفقر، فلا بد من مواصلة تعزيز تعددية الأطراف والنظر في كيفية تنظيم الاقتصادات، والقيام على الصعيد الفردي بتغيير عدد من العادات اليومية التي تقوض البيئة.

١٠١ - ولذلك، يتعين على الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف أن تعتمد برنامج عمل متوازن يقبله الجميع، ويتضمن جميع عناصر اتفاق باريس، ويكفل عدم تخلف أحد عن الركب.

١٠٢ - وبينما تمضي قدما المناقشات الحكومية الدولية بشأن التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، ينبغي ألا تتأخر المناقشات الخاصة بمخاطر الكوارث، إذ أن تعزيز قدرة البلدان على مواجهة الكوارث الطبيعية أمر حيوي. ويجب تحقيق أهداف إطار سِنداي المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وإحراز تقدم في تلك الخطة في الدورة السادسة المقبلة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠١٩. وقال إن المكسيك، بوصفها من البلدان ذات التنوع الهائل والرئيسة الحالية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، يساورها القلق إزاء بطء وتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي. ويتمثل التحدي أمام مؤتمر الأطراف المقبل في تحديد أهداف أكثر طموحا وبدء المناقشات بشأن الخطط المحتملة بعد عام ٢٠٢٠. ومن المهم أيضا الاستمرار في تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك والسياحة.

١٠٣ - وأشار إلى أن المجتمع المدني يضطلع بدور رئيسي، وينبغي أيضا أن يكون قادرا على تولي زمام الأمور في اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة، استنادا إلى خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سنداي، وغيرها من الصكوك المتعددة الأطراف. وينبغي أيضا أن تتاح لمختلف الفئات الاجتماعية، ولا سيما الشباب باعتبارهم من عوامل التغيير، الفرصة لتولي زمام الأمور في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتصدي للحواجز الهيكلية في نموذج التنمية. ويمكن للشعوب الأصلية كذلك، بما تتمتع به من معارف متوارثة عن الأسلاف، أن تساعد على تحقيق المزيد من الانسجام في التعايش مع الكوكب.

١٠٤ - وأعرب في ختام بيانه عن رغبته في التأكيد على دور الشراكات في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛ وعلى أن الشباب الذي يسعى إلى بدء التغيير سيشعر بالامتنان لو أتيحت له فرص أكبر للدخول في حوار مع المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص. ويرى الشباب الطامح إلى أن يكون هو أول جيل يعيش في مجتمعات سلمية ومستدامة لا تترك أحدا خلف الركب أن من الضروري العمل مع الأمم المتحدة، التي تعد بمثابة حافز للتغيير العالمي وتضطلع بدور حيوي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ المتمحورة حول الإنسان.

١٠٥ - **السيدة ليفا ريغويرا** (كوبا): قالت إن هناك فجوة متزايدة بين الشمال والجنوب، واستقطابا متزايدا للثروة. ولا تزال أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة مستمرة، ويُنفق قدر كبير من الموارد المالية على تجارة الأسلحة والمضاربة. وفي هذا الإطار، يجب أن يستمر اتخاذ إجراءات محددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، استنادا إلى نظامٍ دولي عادل ومنصف، وسياساتٍ شاملة ومتسقة، و شراكةٍ عالمية مُنشَّطة ، و تعبئةٍ فعالة للموارد المالية، فضلا عن بناء القدرات ونقل

التكنولوجيا بما يحقق مصلحة البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها ومسؤولياتها التاريخية.

١٠٦ - ويستلزمُ مبدأ عدم ترك أي شخص أو بلد خلف الركب الاعترافَ بمجموعة من النُّهج والرُّؤى والنماذج واحترام هذه المجموعة، التي يقررها كل بلد من البلدان المعنية في ممارسة حقه في تقرير المصير، مع مراعاة الظروف والأولويات الوطنية.

١٠٧ - وما فتئت كوبا تلتزم بالأهداف المحددة في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، ولا سيما تعزيز آليات التنفيذ الفعال لمسار ساموا على جميع المستويات.

١٠٨ - وأشارت إلى التقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فقالت إن الولايات المتحدة الأمريكية، التي ما برحت من البلدان الملوِّثة الرئيسية، رفضت الانضمام إلى المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاق باريس، مما يقوض حياة الأجيال المقبلة وبقاء جميع الأنواع على قيد الحياة. وحثت جميع الدول الأطراف في اتفاق باريس على الوفاء بالتزاماتها بموجبه وتوسيع نطاقها على أساس مسؤوليات مشتركة و ولكن متباينة.

١٠٩ - وأكدت أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ ستة عقود تقريباً هو أقسى وأطول نظام للجزاءات الانفرادية يطبَّق على أي بلد وأكثرها جوراً. وهو يشكّل انتهاكا جسيما سافراً وممنهجا لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين، ويعتبر بمثابة عمل من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. وهو ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويشكِّل عقبة أمام التعاون الدولي. والواقع أن هذه السياسة العدائية تشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية كوبا وتمتع الشعب الكوبي بجميع حقوق الإنسان. وهي تعيق أيضا تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها، وتقف بمثابة حجر العثرة الرئيسي أمام تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين كوبا والولايات المتحدة وكذلك مع بقية العالم، بسبب طابعها الذي يتجاوز الحدود الإقليمية وتترتب عليه أضرار تتجاوز قيمتها ٩٣٣ مليون دولار منذ بداية فرض الحظر.

١١٠ - **السيد سوخي** (منغوليا): قال إن حكومة بلده تتطلع إلى توطيد الحكم الديمقراطي فيها، والحفاظ على التوازن الإيكولوجي، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله والانضمام إلى مصاف بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد اتخذت تدابير تهدف إلى ضمان الاتساق بين أهداف التنمية المستدامة وسياسات التنمية الوطنية، بسبل من بينها سياسة التنمية الخضراء وسياسة الدولة المتعلقة بالطاقة، وتعتزم تقديم أول استعراض وطني طوعي بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٩.

١١١ - وأشار إلى أن الاحترار العالمي، وتغير المناخ، ومخاطر الكوارث هي تحديات جسيمة لها تأثير خاص على تنمية أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وقد أدى الموقع الجغرافي والنظام الإيكولوجي الهش لمنغوليا إلى تعرضها بوجه خاص لآثار تغير المناخ. ومن المقرر أن تشمل مساهمتها المعتزمة المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٤ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وتعطي خطة عملها التدريجي الرامية إلى تنفيذ سياستها الوطنية للتنمية الخضراء الأولوية إلى ٢٥٥ نشاطا للتصدي لتغير المناخ. وتهدف خطة العمل أيضا إلى زيادة استخدام الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء من ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وتتمثل الأولويات العليا الواردة في السياسة الحكومية للطاقة في المسائل المتعلقة بتوفير إمدادات موثوقة من الطاقة، وتحقيق الكفاءة والإنتاجية والاستدامة البيئية والتنمية الخضراء. وأوضح أن حكومة بلده بدأت أول مشروع في البلد للطاقة المتجددة على نطاق واسع - وهو محطة سالخيت لتوليد الطاقة من الرياح بسعة ٥٠ ميغاواط - في عام ٢٠١٢، وهي بصدد تشغيل مشروع للشبكات الفائقة في شمال شرق آسيا تشمل فوائده تأمين الطاقة وتوفير فرص العمل والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة.

١١٢ - ولما كانت آسيا مصنفة ضمن أشد مناطق العالم عرضة للكوارث، فإن منغوليا تشارك مشاركة بناءة في التعاون الإقليمي من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث والحد من المخاطر وزيادة فعالية أنشطة الوقاية من الكوارث، بسبل منها على سبيل المثال المبادرة الرامية إلى إنشاء منتدى داخل أراضيها للحد من مخاطر الكوارث في شمال شرق آسيا. وقد نوقش هذا المشروع ولاقى تأييدا في حوار أولانباتار بشأن شمال شرق آسيا، والمؤتمر الوزاري الآسيوي الثاني بشأن الحد من مخاطر الكوارث، الذي استضافته في أولانباتار في تموز/يوليه ٢٠١٨ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للحد من

مخاطر الكوارث. وأتاح المؤتمر الوزاري الآسيوي أيضا الفرصة لاستكشاف نهج مبتكرة للوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها وإدارتها. وقال في ختام بيانه إن تعزيز الشراكات الإنمائية أمر حيوي من أجل التنمية المستدامة لبلدان مثل منغوليا.

١١٣ - **السيدة شربجي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنه بعد مرور ثلاثة أعوام على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، تحوّلُ الظروف الاستثنائية دون جهود الكثير من الدول الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت إلى أن حكومة بلدها تواجه منذ ثماني سنوات تحدياتٍ تفوق قدراتها، وهي تبدأ بالحرب الإرهابية المفروضة عليها ،ولا تقف عند الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على بلدها، ولا بما تسببت به ممارسات ما يسمى ''التحالف الدولي'' من خسائر و أضرار جسيمة تكبدها السوريون وتعرضت لها المرافق والخدمات والبنى التحتية في سورية.

١١٤ - وعلى الرغم من كل ذلك، فإن سورية لا تزال ملتزمة بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في إطار أولوياتها الإنمائية الوطنية، وهي الإغاثة والاستجابة للاحتياجات الأساسية والتعافي. وقالت إن حكومة بلدها تقوم حاليا بصياغة استراتيجية لإدارة الأزمة وتبعاتها على الصعد كافة، وبلورة رؤى إعادة الإعمار ، ليس بالبعد الاقتصادي فقط وإنما بالبعد التنموي الشامل أيضاً. ويشكل الانتقالُ من الجمود التنموي الذي تعاني منه سورية إلى الإطلاق ا التدريجي لطاقات المجتمع والاقتصاد الخطوةَ الأولى على طريق تعزيز قدرة المؤسسات السورية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتهيئة الظروف لعودة المهجرين واللاجئين وصولا إلى النهوض بجميع مكونات التنمية الاقتصادية والمجتمعية والبيئية.

١١٥ - وقالت إن بلدها لا يزال يؤمن بأن الالتزام الجاد بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ يقتضي أولا النأي بها عن أية أجندات سياسية تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وأضافت قائلة إن الجمهورية العربية السورية تحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى مبادراتها الإنمائية بعيداً عن المعايير المزدوجة والتسييس وعن محاولات بعض الحكومات التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض توجهات تقييدية معينة على الأمم المتحدة في مجال إقرار معايير ومبادئ تقديم المساعدة والدعم للجمهورية العربية السورية، بهدف حصرها بمجال الإغاثة الإنسانية فحسب. وبالمحصلة، فإنه سيكون من المستحيل تحقيق الانتقال من تأمين الاحتياجات الرئيسية إلى إطلاق العملية التنموية، طالما استمر فرض الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب ضد الشعب السوري، التي تعرقل العديد من مشاريع إعادة تأهيل المنشآت في جميع القطاعات، ولا سيما القطاعين الصحي والتعليمي.

١١٦ - وأشارت إلى تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/73/302)، فأكدت أن تلك البقعة النفطية ما هي إلا أحد الشواهد الكثيرة على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وآثارها السلبية. وحثت المجتمع الدولي على تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية القانونية والأخلاقية عن انتهاكاتها المستمرة للشرعية الدولية وقراراتها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.